الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2016/4/19

إختتم البنك الدولي الزيارة التقنية لوزارة المالية التي دامت أسبوعا ، والتي تضمنت سبعة خبراء دوليين إلتقوا مع جميع المعنيين في الوزارة ومن عدة وزارات وإدارات لبنانية والقطاع الخاص والمهتمين بهذا الموضوع وأثمرت عن وضوح الرؤية الإستراتيجية لمشروع تطوير المديرية العامة للشؤون العقارية والذي يعد من أهم المشاريع التي تهم وطننا لبنان

وفي هذا الإطار، سيتم تحضير مشروع مسودة لخطة عمل شاملة تتضمن الرؤية الواضحة والإستراتيجية والخطة التشغيلية للإصلاح المؤسساتي. تبدأ بورشة تحديد وتحديث القوانين والنظم التشريعية التي ترعى تسجيل الأراضي والمساحة وإدارة أراضي الدولة وتخمين الأراضي وفرض الضرائب والرسوم ووضع الخرائط والبنى التحتية للبيانات المكانية الوطنية والحوكمة الإلكترونية. ومن شأن هذه الخطة أن تساعد في إتخاذ القرار بشأن الطريقة المثلى لاستضافة وإدارة هذه البيانات مع إختيار أفضل الممارسات لتطبيق نظام التخمين الشامل والعادل على الأراضي اللبنانية.

كلمة الوزير خليل :

أرحب ببعثة البنك الدولي ونؤكد بشكل واضح ومهم على شراكتنا معه بهذا الملف وغيره من الملفات. هذا الأمر هو مدار نقاش ومتابعة دائمة بين وزارة المالية والبنك الدولي في قضايا مختلفة متصلة بمشاريع مشتركة لها علاقة بتطوير الإدارة وتحسينها وهي برامج نعمل عليها في وزارة المالية وبالأمور الأكبر المتصلة بتمويل مشروعات ومتابعة ملفات تهم بلدنا لبنان ككل.

ما نناقشه اليوم هو جزء من برنامج وخطة اطلقناها منذ بداية عمل هذه الوزارة نحو تطوير وتحديث الدوائر العقارية بكل المجالات. هو امر يكتسب اهمية استثنائية متصلة بحياة اوسع شريحة من الناس. الدوائر العقارية ليست تدبيراً ادارياً يخص الدولة ومؤسساتها بشكل مغلق، هو موضوع

وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان
هاتف: 01-956000 مقسم: 1605/1604 – فاكس: 01-982189
البريد الإلكتروني: mediaoffice@finance.gov.lb

يتصل بحياة معظم اللبنانيين الذين على تواصل بهذه الدوائر على المستوى الفردي وعلى مستوى البلدات وعلى مستوى المدن والمشروعات الكبيرة.

وبالتالي أي عملية تحديث وتطوير فيها خدمة للإدارة وفيها خدمة للمواطن اللبناني سنعمل عليها، هذا ما بدأنا فيه على أكثر صعيد وهذا ما نراهن عليه مع هذه البعثة ومع غيرها من الهيئات والمؤسسات.

شاركنا في السابق بمؤتمرات آخرها كانت في فرنسا حول كيفية تطوير الدوائر العقارية، وفي واشنطن وفي المؤسسات التي يرتبط عملها بشكل مباشر بهذا الملف.

بدأنا نستكمل عملية المكننة بشكل كامل على هذا الصعيد وارتباطاً فيها تطوير كل الأنظمة الالكترونية التي تخدم هذا الهدف. هذا الأمر لا يتحقق اذا عملنا فقط مع بعضنا البعض، أي ضمن وزارة المالية والدوائر العقارية. من هنا ورشة العمل والتواصل لهما ارتباط وثيق مع ادارات ووزارات مختلفة وهذا الارتباط مع الوزارات المختلفة أكثر من ضروري، ليس فقط لنوحد موقف الادارة اللبنانية بل ليسهل العمل ونجعل منه عملاً متكاملا حتى نصل الى الأهداف التي نتوخاها من هذه العملية.

لا يمكن بشكل جزئي أن نحل هذا الموضوع. هذا الأمر يجتاج الى تكامل حقيقي. من هنا نحن نستكمل كل الاجراءات سواء بتحسين الأداء الإداري من خلال تطوير الموارد البشرية لدينا وتعزيز كفاءاتها حتى تصبح قادرة على مواكبة أي تغيير تقني سيحصل على هذا الصعيد، أو بالأخذ بتجارب الآخرين والتوصيات التي يمكن ان تصدر.

كما اود ان ارحب بالتقرير الذي سيعد نتيجة هذا اللقاء وهو تقرير يجب أن يكون موضوع اهتمام من قبلنا وموضع تركيز من الإدارة المعنية لحتى نصل الى اللحظة التي تستطيع فيها ان نأخذ أفضل ما يمكن نحو التنفيذ ولكي نصل الى النتيجة الأفضل التي تخدم وتعزز رؤيتنا وفكرتنا.

واحدة من أولى الخطوات على هذا الصعيد أنه في لبنان يجب أن لا يكون منطقة بعد اليوم غير ممسوحة ويجب ان ننتهي من هذا الملف وان يلزم بالكامل مساحة 10452 كلم2 من دون فجوات كبيرة على صعيد المسح العقاري وفيهم هذا الكم الكبير من النزاعات الحاصلة سواء فيما يتعلق بأملاك الدولة او املاك البلديات او الأملاك الفردية. يجب ان ننتهي من هذا الملف ونحن على طريق اعداد خطة يمكن ان لا تكون خمسة ربما اقل لننتهي من هذا الملف في الوقت الممدد لنننتقل بالتوازي نحو انجاز كل ما يتعلق بإعادة تركيبه وتنظيمه.

لا أريد ان آخذ الدور التقني في هذا الموضوع، ارادتنا واضحة، الاستفادة من الخبرات والتقارير الذي تعدها هذه البعثة وغيرها واستكمال كل الخطوات التي بدأناها على صعيد تطوير كل ما يتصل بالدوائر العقارية.

المكتب الإعلامي